

ثقافة العولمة وعلاقتها بالتربية من خلال التعليم والمعرفة

The culture of globalization and its relationship to education through teaching and knowledge

د. سيف الاسلام شوية

قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة

Abstract:

This research aims at revealing the impact of the globalization culture on education in general by analyzing the relationship of globalization in both teaching and knowledge, while trying to determine the future dimensions of education.

The new phenomenon in globalization is not the existence of world trade and the growth of global production at the rate of growth of craft and financial exchanges, but we must recognize that globalization as a network of exchanges and power encourages the dissemination of a developmental model consisting of new values and habits of consumption or production images and ways of life and institutions and principles for social success and ideologies and cultures And the forms of political, educational and knowledge organizations. Hence globalization tends to encourage the process of similarity of societies and civilizations, despite their differences.

The most recent effects of the early beginnings of globalization emerged at the beginning of the 20th century when educational systems were imposed on colonized peoples through colonialism. Local values were influenced by Western values and vulnerable peoples had educational systems with objectives and contents similar to those of colonial powers. Most of the countries that gained independence after 1945 Sought to adopt European models.

These points are addressed by examining the effects of the first beginnings of globalization. This is followed by trying to examine the relationship of globalization with both education and knowledge, with attempts to guess the future dimensions of education. To conclude the search for some figures on education in Algeria and its relation to the phenomenon of poverty, which may be one of the primary indicators or the first beginnings of the effects of globalization on education in Algeria

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن تأثير ثقافة العولمة على التربية بشكل عام وذلك من خلال تحليل علاقة العولمة بكل من التعليم والمعرفة مع محاولة تبيان الأبعاد المستقبلية للتربية.

إن الجديد في ظاهرة العولمة لا يتمثل في وجود التجارة العالمية ونمو الانتاج العالمي بمعدل نمو التجارة والتبادلات المالية، بل يجب أن ندرك أن العولمة كشبكة للتبادلات والقوة تشجع نشر نمودجا تنمويا يتكون من قيم جديدة وعادات استهلاك أو صور الانتاج وطرق الحياة ومؤسسات ومعايير للنجاح الاجتماعي وأيديولوجيات وثقافات مرجعية وأشكال التنظيمات السياسية والتعليمية والمعرفية، ومن ثم تميل العولمة إلى تشجيع عملية تجانس المجتمعات والحضارات بالرغم من اختلافها.

إن أحدث آثار البدايات الأولى للعولمة ظهرت في بداية القرن 20 حين تم فرض نظم تعليمية على الشعوب المستعمرة عن طريق الاستعمار فتأثرت القيم المحلية بالقيم الغربية وأصبحت الشعوب المستضعفة لها نظم تعليمية بأهداف ومحتويات شبيهة لتلك الدول الاستعمارية، وأن معظم الدول التي حصلت على استقلالها بعد عام 1945 سعت إلى تبني النماذج الأوروبية.

يتم تناول هذه النقاط عن طريق بحث آثار البدايات الأولى للعولمة، نتبع هذا بمحاولة بحث علاقة العولمة بكل من التعليم والمعرفة، مع محاولات التنبؤ بالأبعاد المستقبلية للتربية. على أن نختم البحث عن بعض الأرقام عن التربية والتعليم في الجزائر وعلاقتها بظاهرة الفقر والتي قد تكون أحد المؤشرات الأولية أو البدايات الأولى لآثار العولمة على التربية والتعليم في الجزائر.

مدخل:

يعرف البعض العولمة Mondialisation بأنها سمة يتسم بها عالم اليوم من حيث "التداخل الواضح لأُمُور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء لوطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي" (1)

ويشكل عام فإن مدلول مصطلح العولمة، يعني ببساطة، وكما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، بأنها عملية تتضمن تحول العالم إلى قرية صغيرة، تتقارب أركانها يوماً بعد يوم، وتتلاشى فيها حدود المكان والزمان نتيجة تراكم وتفاعل عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية تيسر في النهاية عملية الانتقال ليس فقط لعناصر الإنتاج - من سلع وخدمات ورأس مال وأفراد - ولكن أيضاً المعلومات والثقافة والتعليم عبر حدود الدول.

ولدت كلمة العولمة وشاع انتشارها بالتحديد في أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين لتحل محل أو لتكون بديلاً في الاستخدام لكلمات وجمل أخرى مثل "التدويل"، و"النظام العالمي الجديد"، فالتدويل Internationalisation هو وجود تعاون وعلاقات متبادلة بين الدول ولكن في إطار الاعتراف بحدود كل دولة، والنظام العالمي تم الإعلان عنه في مناسبات عديدة، وعلى فترات متقطعة كان أبرزها ما ظهر بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، وفي السبعينيات بعد الحرب أكتوبر، وفي التسعينيات بعد حرب الخليج واتحاد السوفيتي، واختفائه من خريطة الوجود... فقد رسم بسقوطه علامة استفهام كبيرة، وسؤال حول عالم الغد أهو عالم واحد أم عوالم متعددة...؟

لتأتي الإجابة الحالية على هذا السؤال في كلمة عولمة. وعلى الرغم من ذلك فإن النظام العالمي الجديد كان وما يزال في مرحلة التبلور والتكوين، ولم تستقر مبادئه وقيمه ومعايره بعد.... كما أن هذا النظام له أبعاد سياسية وإستراتيجية، واقتصادية، وأيضاً أبعاد ثقافية وإنسانية، وكل ما قيل عن النظام العالمي الجديد عند الحديث عنه لا يزال يقال اليوم عن العولمة ونشأتها، وتحديداتها، ولتحديد ذلك بالتفصيل لا بد من فهم معنى كلمة نظام، ومعنى كلمة عالمي:

- كما يشير المعنى السوسيولوجي والقانوني لمصطلح نظام... فإن أي نظام لا بد أن يستند إلى مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير والجزاءات، وقد عرفت البشرية الأنظمة القيمية — المعيارية على المستوى الجماعية والمجتمع منذ نشأتهم، بل أنه لا يمكن وجود أي مجتمع إلا بوجود هذه القيم والمبادئ والمعايير والجزاءات، سواء أكانت مكتوبة،

أم غير مكتوبة، أم تتكون من هذا وذلك، وبدون ذلك يظل أي عدد من البشر، مهما كان حجمه، مجرد حشد لا يرقى إلى مستوى المجتمع، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك بالتفصيل عند الحديث عن عناصر الثقافة.

• أما عن الجزء الآخر من مصطلح النظام العالمي أي "العالمية" فإن عالمية أي نظام يمكن أن تعني أشياء عديدة، فهي يمكن أن تعني أن كل الدول العالم، قد قبلت مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير الضابطة للسلوك، فلكي تتوفر صفة العالمية في النظام لا بد أن تتأثر كل دول ومجتمعات العالم بالتداعيات المباشرة لهذه القيم والمبادئ والمعايير الضابطة حتى لو كان هذا التأثير يحدث بدرجات متفاوتة.

والنظام العالمي بهذا المعنى هو ظاهرة حديثة نسبياً لم تظهر إلا بعد استكمال الاكتشافات الجغرافية للأمريكتين وأستراليا، في القرن الخامس عشر، فمنذ ذلك الحين أصبح ممكناً الحديث عن نظام عالمي على الأقل من الناحية المكانية، والجغرافية، وفي غضون القرون الخمس التالية، تراكمت قيم ومبادئ ومعايير ضابطة لهذا النظام ابتداء من معاهدة وستفاليا عام 1648، وحتى إنشاء عصبة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم إنشاء الأمم المتحدة عام 1945، ويلاحظ من هذه الخطوات الأولى في الاتجاه نحو إنشاء النظام العالمي أن هذا التطور تم بالتدرج من السياسي، إلى الاقتصادي، ثم إلى الاجتماعي والثقافي والإنساني في المواثيق الدولية، وأن هذا لم يكن مجرد صدفة، أنه يعبر عن تطور عميق في مستويات ودرجات الوعي الإنساني، حول علاقة الفرد بالمجتمع، وحول علاقات القوى الحقيقية في كل مجتمع، وأيضاً العلاقات بين المجتمعات عموماً، واكتشاف العموميات التي توحيدها، والخصوصيات التي تنوعها أو تفرقها.

أن التراكم المعرفي وتحوله إلى وعي عند الطلائع، والرواد من المفكرين والمثقفين، ما كان له أن ينتشر إلى قطاعات أوسع في المجتمع، ومن ثم يتحول إلى فعل اجتماعي تكون له تداعيات سياسية إلا بتوفر شروط مثل تبلور تكوينات (اجتماعية - اقتصادية) تتقبل هذا الفكر وتجسه في قيم تتبناها، تعبر عن تطلعاتها ومصالحها، وتدفع بها إلى سطح الواقع السياسي الوطني أو المحلي أو العالمي، وهذه التكوينات (الاجتماعية - الاقتصادية) المستقلة عن الدولة والحكومة هو ما يطلق عليه الآن "بالمجتمع المدني" (2)

العولمة والتعليم:

يوجد الآن الكثير من الحديث عن التوجه نحو زيادة الوعي "بالثقافات الأخرى". وينادي البعض الآخر بالمعرفة والمهارات التي يمكن أن تجعل الدولة "قادرة على المنافسة العالمية". وهناك عدد من التقارير تطالب بالتكامل الاقتصادي تحت

د. سيف الإسلام شوية: ثقافة العولمة وعلاقتها بالتربية من خلال التعليم والمعرفة

- عنوان التصحيح الهيكلي، وغيرها من المفاهيم التي تبدي في ظاهرها تفاقولا حذرا لا يعكس أحيانا أرقام الواقع. فثمة قضايا تربوية جوهرية في الوقت الراهن قد توارت أهميتها من جراء سيطرة المفاهيم المرتبطة بإعطاء الأولوية لاعتبارات السوق منها:
- هل ينبغي للتعليم أن يساعد على انتقال ثقافة المجتمع إلى الأجيال القادمة وتطوير تلك الثقافة.
 - وهل يساعد الأفراد المواطنين على تحقيق ذواتهم؟ أم أن التعليم يهدف ببساطة لتخريج عمال يشتغلون في مجالات الإنتاج.

يبدو أن القرن العشرون انتهى بفشل جزئي لبعض الأهداف التربوية، الذي قصد إلى تحقيقه على نطاق عالمي واسع، وأعنى به هدف محو الأمية. في عام 1990 قدر عن الأميين، من سن الخامسة عشر فأكثر، بنحو 880 مليوناً من سكان العالم، وثلاثي هذا الرقم من النساء. وبينما كان المتوقع أن تنخفض نسبة الأمية تقع في حدود 30.5% عام 1980، لتصل إلى 22.7% في عام 1995، فإذا الأرقام الفعلية تقول إن الأميين زادوا من 877 مليوناً في عام 1980، لتصل إلى 22.7% في عام 1995. وعلى أي حال، فإن الرقم قد تراجع مرة أخرى إلى 876 مليوناً مع نهاية سنة 2000، ومن المفترض أن يصل الرقم إلى 840 مليوناً عام 2010.

وقياساً إلى عدد سكان العالم، فإن نسبة الأمية التي كان متوقعا لها أن تكون 22.7% عام 1995، من المنتظر أن تصل إلى 16.8% بحلول عام 2010⁽³⁾.

كما أظهر مؤتمر "ذكاء" للعالم مدى ما وصل إليه التعليم في العالم من خسارة: فأكثر من 113 مليون طفل لا يجدون سبيلا للالتحاق بالتعليم الابتدائي (2000، يونسكو)⁽⁴⁾

في منتصف القرن العشرين بدأت تظهر بالفعل العوامل الأولى التي تشير إلى العقبات التي تواجهها السياسات التعليمية في العديد من البلدان العربية وبلدان القارة الأفريقية من جراء المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية... التي يفرضها السوق العالمي على تلك المجتمعات، والحقيقة أن أسلوب تطبيق هذه المعايير في مجال التعليم خاصة يميل إلى تحجيم الرؤى التربوية - وفوق كل شيء - تحديد رؤية الأهداف التربوية. إذ تصبح الأهداف الإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم على وجه الخصوص ثانوية بالنسبة للمعايير الأخرى ذات الطابع الاقتصادي.

إن المدى الكبير في التغيرات في الاقتصاد والثقافة يجعلنا نتوقع أن العولمة قد أحدثت تغيرات عميقة في نظر إلى نظم التعليم الوطنية من خلال:

أولاً- إن الأولويات في ميزانيات تلك الدول تعتمد على مفهومي الجدوى الاقتصادية والعائد المباشر. ولا يخفي شيء ما لهذه المفاهيم من تأثير ضار على التعليم، والذي غالباً ما ينظر إليه على أنه مجال للإنفاق. ومن هذه الزاوية فإن النظرة إلى التعليم باعتباره استثماراً بعيد المدى بل وأهميته الحقيقية كعامل في التنمية وشرط من شروطها تغييراً بنفس الدرجة عن أنظار أو على الأقل لا تؤخذ في الاعتبار بدرجة كافية⁽⁵⁾.

ثانياً-سيطرة اقتصاديات السوق على الفكر والممارسات التربوية متمثلاً في التخصصية، والتي يعتبرها البعض دواء لكل داء. فالهدف الأسمى في أيامنا هذه هو خصخصة كل شيء بما في ذلك التعليم، إذ تم تشويه صورة التعليم الحكومي وموقفه الفعلي فأصبح ينظر إليه على أنه غير شامل لكافة الإمكانات التعليمية التي يجب توفيرها. كما أنه لا يفي بالاحتياجات التعليمية للأسر، ونظراً لأن الدول تواجه صعوبات جمة في تشغيل مؤسسات التعليم الحكومي فإن الحل يكون خصخصة التعليم. وهكذا تتقلص مسؤوليات الدولة تدريجياً في تحديد المناهج والأهداف التربوية⁽⁶⁾.

ثالثاً-التغيرات في البيئة التي تعمل فيها هذه النظم. إن الآثار العالمية الأخرى للمؤسسات المركزية يمكن أن تؤثر في الجماعات المحلية بصورة مباشرة. إن أشرطة الفيديو والسائحين والقنوات التليفزيونية التي تنقلها الأقمار الصناعية، على سبيل المثال، تعمل بصورة مستقلة عن السلطات المركزية. أتمنا تحمل معها صوراً ومعلومات والتي يمكن أن تنتقل المعرفة والمهارات والقيم. وهذا مثل ما يقوم به المعلمون في المدارس. إن وسائل الإعلام هذه تمتلكها مؤسسات وهيئات غير وطنية، والتي يمكن أن تعمل دون أي تدخل من أي بلد، وبناءً على هذا، فإنه ليس بالضرورة وجود أي علاقة بين ما يقدمونه وبين المحتوى التربوي الذي يتم تدريسه في النظام التعليمي، بل وقد يكون هناك تناقضاً بين المعرفة والقيم التي تكتسب عن طريق وسائل الإعلام هذه، وتلك التي نحصل عليها من المدرسة⁽⁷⁾.

رابعاً- في عصر العولمة، وعصر المعلومات يلاحظ إن معظم المعارف الأساسية متاحة في سياق لغة دولية سائدة، لن يكون من المدهش أن نجد أن الكثير من النظم المدرسية تجد من الضروري والمريح تدريس لغة دولية... في الوقت الحالي فإن أكثر اللغات ربحية هي اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية، ومن هنا لا بد من التنبيه والوعي بخطورة تبني لغة دولية على حساب اللغة الأم، فبرغم أن اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية قد تساعد في عملية العولمة، فإن إهمال اللغة المحلية والقومية قد يؤدي إلى تهميشها... وبالطبع فإن أثر هذا الإهمال والتهميش على الثقافة البشرية على مستوى العالم ينطوي على خسارة لا يمكن حسابها أو تخيلها⁽⁸⁾.

المصطلحات التعليمية للعولمة:

وإذا كانت العولمة آتية لا ريب فيها... فماذا عساه يكون الواقع الحالي، وما الذي نخبرنا به خبرة التطبيق لمجموعة القيم عبر القومية، وأيديولوجية العولمة بعد السنوات المنقضية منذ ظهور المصطلح وحتى الآن، وكما تعكسها فترة التسعينيات، وفي منطقة محددة بالذات وهي منطقتنا العربية، من وجهة النظر العربية السائدة حتى الآن فإن عولمة الثقافات، ومحاولة إحلال هذه الثقافة الواحدة محل الأخرى، ونشر مضمون تلك الثقافة ومحتواها من أساليب التفكير، والتعبير، والتذوق الفني، وأنماط السلوك، والتعامل، والنظرة إلى الحياة والكون...والعولمة الثقافية هي الأصل لأنها تمهد العقول والنفوس لقبول أنواع العولمة الأخرى. فليس من الممكن أن تحدث تلك السيطرة والهيمنة فجأة أو في وقت قصير-بل لا بد من التمهيد لها تمهيداً متدرجاً، والتأني لحدوثها بوسائل بطيئة مع إخفاء الغايات الحقيقية في البدء ثم المجاهرة بهذه الغايات، والإسراع في خطوات التنفيذ مع

د. سيف الإسلام شوية: ثقافة العولمة وعلاقتها بالتربية من خلال التعليم والمعرفة

تنوع الوسائل، حين يصبح الجو مناسباً، وبعد أن تكون الوسائل البطيئة قد فعلت فعلها ومهدت النفوس والعقول للمهاجرة والعلن ومن خلال وباستخدام وسائل متعددة، نذكر منها:

● إشاعة مصطلحات جديدة ذات مفاهيم أو المضامين تحل محل المفاهيم والمضامين الأصلية التي تتصل بحياة الأمة وشخصيتها، وجوهر وجودها، وهذه المصطلحات على الرغم من أنها تبدو بريئة محايدة، في أول الأمر، وتجدد من يدافع عنها، وأيضاً من يتوجس خيفة منها، إلا أنه مع كثرة استعمالها وترديدها على ألسنة في المجالس، والمحاضرات وتداولها في وسائل الإعلام المختلفة من الصحف وإذاعة وتلفزيون، لا تلبث أن تألفها أذن الأفراد، وتعمل على المدى الطويل على تغريب الفكر، ونأخذ نحن في ترديدها والترويج لها مع أنها وضعت أصلاً لغزو نفوسنا وعقولنا، ومن الأمثلة التي توضح ذلك مصطلح "منطقة الشرق الأوسط" وهو مصطلح يضم بعض البلاد العربية، وبعض البلاد الإسلامية، وإسرائيل، وبذلك أصبح يطلق على منطقة لا كيان لها في الحقيقة- وكان هذا المصطلح في الأساس مصطلحاً حربياً استعملته الحلفاء في الحرب العالمية- وقد صار من الشائع أن تسمى قضية فلسطين بقضية الشرق الأوسط، فغاب اسم فلسطين، وأصبحت القضية ليست فلسطينية، ولا عربية، ولا إسلامية وإنما هي قضية الشرق الأوسط!! وكان المقصود من مصطلح الشرق الأوسط أن يحل محل "الوطن العربي"، أو البلاد العربية، وكذلك كان المقصود منه تجزئة هذا الوطن بعد خلع صفة العروبة عنه وإضافة أقطار أخرى غير عربية، ويظل الهدف الأساسي إقحام إسرائيل في المنطقة العربية لتصبح جزءاً عضوياً مقبولاً، وهي في الأساس جاءت لتكون شوكة في ظهر العرب (كما استقر في وعينا وحفظنا جميعاً منذ أيام طفولتنا).

● ويظل ما سبق واضحاً أيضاً في مصطلح آخر، وهو "الشراكة الأوروبية المتوسطية" فقد تمت صياغة هذا المصطلح بدهاء وتجريده من الصفة العربية، حيث أعطيت الدول الشمالية للبحر الأبيض المتوسط هويتها الأوروبية، وخلا هذا التعبير للفريق الآخر خلوا شاملاً، فلم تذكر البلاد الأخرى بصفتها العربية، إذا كان الواجب أن يكون التعبير السليم هو "الشراكة الأوروبية العربية المتوسطية"، حتى لا يفهم منها أنها شراكة أوروبية فقط، والمقصود تغيب الصفة العربية من كل مصطلح أو عبارة من أجل أن تغيب عنها الهوية العربية، وخاصة في نفوس الناشئة والأجيال القادمة، ومن أجل إقحام إسرائيل في هذه الشراكة.

● فلمشاركة الأوروبية المتوسطية والتي صدر بشأنها إعلان برشلونة (هي مشاركة بين 27 دولة منها 15 دولة عضوية في الاتحاد الأوروبي، و8 دول عربية، و4 دول غير عربية هي: مالطة، وتركيا، وإسرائيل، وقبرص)، ويتضمن مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية ثلاثة جوانب اقتصادية، واجتماعية - ثقافية، وسياسية أمنية..، ومن يطلع على أحدث الوثائق الصادرة في الشأن ويقرأه من منظور عربي، وهو ميثاق الأمن والاستقرار الأوروبي الذي صدر في 16 أبريل عام 1999 بشتوتجارت بألمانيا، يجد أنه يعكس وجهات النظر الأوروبية فقط حول قضايا الأمن في البحر المتوسط، وأن هيكل المشاركة الأوروبية المتوسطية غير متوازن أصلاً لصالح الجانب الأوروبي.

- ومن يتأمل الخطوط الإرشادية للميثاق يتضح له:

- أن البعد الأوروبي المتوسطي إنما يعني دور أوروبا في القضايا الأمنية في البحر المتوسط. وليس دور كل الأطراف في إدارة كل القضايا الأوروبية المتوسطية.

- وجود عدم التوافق بين الشركاء حول تعريف المفاهيم الاجتماعية الثقافية الواردة في مشروع السلام والاستقرار، وحيث يشير الميثاق الأوروبي المتوسطي إلى خطوط إرشادية تشير إلى بلورة قيم مشتركة ومبادئ متفق عليها، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وتطوير التفاهم والشفافية والقابلية للتنبؤ لتدعيم الديمقراطية، والتسامح والتضامن، والفهم الأفضل للثقافات الأخرى، ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتدهور البيئة والتعصب ضد الأجانب، والهجرة غير الشرعية، وانتشار أسلحة الدمار... فإن كانت هذه مفاهيم اجتماعية ثقافية فلا بد من إيجاد توافق أوروبي متوسطي نحوها، الثقافات الأوروبية المتوسطية تعريفها لتلك المفاهيم، فما يدخل في مجال حقوق الإنسان يختلف من ثقافة لأخرى، وما يعد عملا إرهابيا بالنسبة لمجتمع يعد عاملا من أعمال التحرير الوطني بالنسبة لمجتمع آخر، ففي الثقافات والمواثيق الأنجلو سكسونية المعاصرة تعد المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وحرية تغيير المعتقد الديني، والحريات الشخصية الكاملة من الحقوق الأساسية للإنسان، وهذا المفهوم الغربي لحقوق الإنسان وحرياته ليس مقبولا تماما في الثقافات الإسلامية، كما أن التركيز كذلك على هذه المفاهيم قد يؤدي إلى نشوب صراعات وحروب ثقافية في العالم الأوروبي المتوسطي بدلا من التعاون الثقافي خاصة إذا ما تذكرنا أن بعضا مما يطالب به الاتحاد الأوروبي (كإلغاء عقوبة الإعدام) يتناقض مع الشريعة الإسلامية، ومن ثم يكون من المهم البدء في حوار أوروبي متوسطي حقيقي حول تعريف المفاهيم الاجتماعية والثقافية، لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بل لا بد أن ينص الميثاق صراحة على اختلاف تعريفات الدول الأوروبية المتوسطية للمفاهيم الواردة في الميثاق، بمعنى ضرورة الإشارة إلى الخصوصيات الثقافية للشعوب الأوروبية المتوسطية فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان، والديمقراطية وغيرها.

- وما سبق مجرد أمثلة فقط توضح أن المصطلح، هو وسيلة من وسائل العولمة الثقافية، قد يتحقق من خلالها شيوع وتعميم مفاهيم عالمية موحدة تنفي خصوصيات الأمم وتغير من شخصيتها

• ومن وسائل العولمة الثقافية: نشر أنظمة الفكر والتعليم ومصطلحاتها، ونموذج المؤسسات التعليمية كما هي في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول الناطقة بالإنجليزية، بشكل عام، وهذا أمر واضح في تحول أكثر جامعاتنا من نظام يتم فيه تدريس أكثر المواد النظرية والإنسانية باللغة العربية إلى نظام آخر يهتم بتدريسه باللغة الإنجليزية بدعوى التكيف مع العولمة، والعتور على وظائف في سوق العمل، ومن الملاحظ أن هذا الأمر يحدث في الوقت لم تحسم فيه بعد، ولا يزال الجدل دائر حول مدى جدوى تدريس المواد العلمية كالطب، والهندسة، والعلوم وغيرها من تخصصات علمية باللغة الإنجليزية.

د. سيف الإسلام شوية: ثقافة العولمة وعلاقتها بالتربية من خلال التعليم والمعرفة

ومن وسائل العولمة الثقافية: الأفلام والمسلسلات المتلفزة والأغاني الأجنبية التي تطالعنا في كل مكان، وتصل إلى أسماعنا في كل وقت وحين، وهي محملة بأنماط وأساليب التفكير والسلوك الغربية، وخاصة الأمريكية، ويراد لها أن تكون هي السائدة في البلاد الأخرى، وأن تتشربها الأمم لتصبح لها نمط حياة وأسلوب تفكير وسلوك، فتذوب شخصياتها في شخصية البلد المصدر، ويتغرب فكرها وشعورها... أنه غزو ثقافي تفزع منه الآن بعض الدول الغربية القوية وليس الدول العربية فقط، فقد كانت دولة مثل فرنسا تهدد غيرها من الدول بنشر ثقافتها ولغتها، وما تزال للغتها تستخدم في الدول التي استعمرتها ردحا من الزمن، وخاصة البلاد الأفريقية، وأنشأت مؤسسة ثقافية سياسية، أخذت بالتدريج ترسخ أركانها هي الفرانكفونية، وهذا يعني أن فرنسا تنبعت لخطر العولمة الأمريكية التي تسميها "الإمبريالية الثقافية الأمريكية" وتبذل جهودا كبيرة لمقاومة هذه الهجمة الثقافية، التي تحاول أن تفرض ثقافة واحدة شاملة على العالم أجمع، وأشار وزير ثقافتها عام 1982 في أحد المؤتمرات العالمية الذي نظّمته اليونسكو في المكسيك لمناقشة السياسات الثقافية على أنها "شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية، فلا تحتل الأراضي بل تصدر الضمائر ومناهج التفكير وطرق العيش"،.. وبعد مرور سنوات عديدة من موقف وزير الثقافة الفرنسي قال الرئيس الفرنسي. مخاطبا ممثلي الدول الفرانكفونية، "من ذا الذي يستطيع أن يتغاضى اليوم عن التهديد الذي يواجهه العالم الذي تغزوه بالتدريج ثقافة واحدة، ثقافة أئجلو سكسونية، تتحرك تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية، وهل قوانين المال والتكنولوجيا توشك أن تحقق ما أخفقت النظم الشمولية عن تحقيقه!!". ولا يقتصر هذا الخوف على فرنسا وحدها ولكنه يشمل أيضا دولا أوروبية مثل اليونان وغيرها، من دول أخرى في قارة تتعدد لغاتها⁽⁹⁾.

ماذا عن تحديات التربية عام 2020 ؟⁽¹⁰⁾

تري اليونسكو أن هناك تحديات عديدة، سوف تضاف إلى التربية في العشرين عاما المقبلة:

- التحدي الأول، سوف يكون منصبا على إدخال الشبكات الإلكترونية كأدوات لتيسير عملية التعليم، بالإضافة إلى الفائدة التعليمية التي تعزى إلى هذه الأدوات من وجهة النظر المعرفية.
- التحدي الثاني، يتمثل في تصميم سياقات للتعليم كمدخل للمعرفة الجديدة - خاصة مجال بيولوجي - ودراسة وإتقان العمليات المعرفية.
- التحدي الثالث، يتضمن الفحص الدقيق لمحتويات التعلم لتواكب آخر ما وصلت إليه المعرفة. وفي هذا الصدد تعطى الأولوية، بطبيعة الحال، للمعرفة العلمية. وأيضا المعارف التاريخية، والأحداث الاجتماعية التي تعمل كموجهات للقيم والأخلاقية، وتكوين المواطن متعدد الأبعاد (محليا، وقوميا، وإقليميا، وعالميا).
- التحدي الرابع، عن تعلم كيفية التعامل مع الحياة، على مدى العمر، ولتكون كالنسيج المتناغم، يعطي فيه وقت للتعليم والتعلم، ووقت للعمل، ووقت للترفيه.

أعمال الملتقى الدولي حول: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية

- التحدي الخامس، يتضمن توجيه المؤسسات التربوية إلى المرونة في الإدارة، مع قليل من التسلسل الهرمي (في السلطة)، بحيث نعود بها إلى أن تكون مؤسسات تربوية مستقلة (أيا كانت هذه المؤسسات عامة، أو خاصة، أو تعاونية، أو غير مستهدفة للربح)، ومع ذلك تظل ملزمة ببعض المعايير التربوية المشتركة، مما يسمح لهذه المؤسسات بالاتصال فيما بينها، وتهيئة المعرفة لمواطني المستقبل.

- التحدي السادس، هو العمل الذي ينبغي أن تقوم به السلطات العامة من تأسيس إستراتيجيات للنظم التعليمية، ومؤسسات التعليم، عامة وخاصة، وبما يناسب أشكال التمويل في هذه المؤسسات، وأن يكون لها نوع من المشاركات والاتفاقات، وأن تقيم الاتصالات بجهات النشر، التي هي في أغلبها من القطاع الخاص، ولها علاقة بالتعليم.

- التحدي السابع، سيكون موجهاً إلى تطوير أنواع مختلفة من المؤسسات التعليمية (رسمية، غير رسمية، تعليم عن بعد، تعليم بالتناوب مع العمل)، بحيث يستعير بعضها من البعض الآخر، أو تكون هناك أشكال من المشاركة للاستفادة من هذا التنوع، ليثري كل منها الآخر، وتعالج مشكلة تزايد عدم المساواة التي تؤثر في مستقبل الدخول إلى مصادر (المعرفة) والتكنولوجيا الجديدة، التي تتطلبها التعلم والتعليم. في القرن الواحد والعشرين، والذي يسير جنباً إلى جنب مع النمو السريع في الشبكة الإلكترونية، ينبغي أن يعاد النظر في تنظيم التعليم. وبالتالي تنظيم عملية التعلم.

وفي الحقيقة، هناك ثلاث عوامل أخرى ينبغي أن توضع في الاعتبار:

- العامل الأول، يتمثل في الانكماش الاقتصادي الذي بلغ حده في معظم الدول الصناعية، والذي من المحتمل أن يصل كذلك إلى الحد نفسه في الجيل التالي، في كثير من الدول النامية. وحجم الإنفاق على التعليم يصل الآن، في الغالب، إلى مستوى 6% من قيمة الإنتاج الكلي المحلي.

- العامل الثاني، يتمثل في الحوض على إعادة تنظيم التعليم، وتحديد أساليب التعليم، ليجمع بين تحقيق مطالب الأسرة من ناحية، وفي الوقت نفسه، تحقيق مطالب الثورة الصناعية الثالثة، من ناحية أخرى. الأمر الذي يعطي، في ظل المنافسة الاقتصادية العالية، مزايا نسبية للدول التي تملك قوة عمل تتميز بمستوى تعليمي أفضل.

- العامل الثالث، يتعلق بإدارة المؤسسات التعليمية، التي ينبغي لها أن تتطور تحت تأثير التنافس المتزايد بين المؤسسات التعليمية وبين الأنظمة.

على أن تأثير هذه البارامترات الأربعة: (الدخول بقوة إلى الشبكة الإلكترونية، وتأثيرها على عمليتي التعلم والمعرفة، والانكماش الاقتصادي، والأساليب الجديدة في إدارة المؤسسات التعليمية، ثم مطالب المجتمع في الحصول على نتائج أفضل لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الثالثة، ومناقشة اقتصاديات العولمة) سوف يؤدي -هذا التأثير- على المدى البعيد إلى تغييرات عميقة في تنظيم المؤسسات التعليمية. ومن المحتمل أن يحدث هذا التأثير بشكل أسرع في الدول الأكثر ثراء كنتيجة لمستواها المرتفع في إنتاجية الخدمات.

د. سيف الإسلام شوية: ثقافة العولمة وعلاقتها بالتربية من خلال التعليم والمعرفة
إن الاستثمار في التعليم يعني استثمارا في التنمية، فهذا نوع من الاستثمار غير مادي، وغير مرئي، لكن يضع أسسا
راسخة لأي سياسة تنموية.

الهوامش:

- 1- نجوى يوسف جمال الدين: محاضرات في اجتماعيات التربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ص 82.
- 2- المرجع نفسه، ص 82-85.
- 3- جيروم بندي: أي تربية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة محمد سلامة آدم، مجلة مستقبلات، مكتب التربية الدولي، العدد 124 ديسمبر 2002، جينيف، ص 492-493.
- 4- فرانسيسكو لويز روبيريه: العولمة والتعليم، أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبلات، مكتب التربية الدولي، العدد 127 سبتمبر 2003، جينيف، ص 331.
- 5- مامادو ندوي: العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعلم في إفريقيا، ترجمة محمد العقدة، مجلة مستقبلات، مكتب التربية الدولي، العدد 101 مارس 1997، جينيف، ص 91-93.
- 6- المرجع نفسه، ص 92.
- 7- نويل ف ماكجين: أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية، ترجمة مجدي مهدي علي، مجلة مستقبلات، مكتب التربية الدولي، العدد 101 مارس 1997، جينيف، ص 56.
- 8- نجوى يوسف جمال الدين، المرجع المذكور سابقا، ص 95.
- 9- المرجع نفسه، ص 90-93.
- 10- جيروم بندي: مرجع مذكور سابقا، ص 494-498.